مدير عام وحدة السياسات الصحية والدعم الفني بوزارة الصحة العامة والسكان لـ (14 أكتوبر):

مؤشراتنا الصحية وبالأخص وفيات الأمهات وحديثي الولادة غير مرضية

لدينا العديد من البرامج والمشاريع المشتركة مع المانحين في مجال الصحة الانجابية

مع استمرار تفاقم المشكلات والتحديات السكانية التي تواجهها بلادنا وفي ظل النمو السكاني السنوي المرتفع ومحدودية الموارد المتاحة، تتزايد أهمية الشراكة والتعاون الدولي والحاجة إليها بالنسبة لليمن من اجل تحقيق أهداف برامج وخطط التنمية ولما من شانه أيضا المساهمة في مساعدة ومساندة جهود اليمن وذلك لمواجهة مجمل المشكلات والتحديات التي تواجهها بلادنا، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية فيهاالخ، وتمثل مجمل البرامج و المشاريع السكانية المشتركة او المنفذه بتمويل خارجي من قبل شركاء التنمية المانحين من دول ومنظمات دولية وإقليمية مانحة احد أوجه الشراكة والتعاون الدولي القائم مع بلادنا وانطلاقا من أهمية هذا الجانب ولتسليط الضوء على واقع الشراكة والتعاون القائم بين اليمن وشركاء التنمية المانحين في المجال الصحي وخصوصاً في مجال الصحة الإنجابية وانطلاقا من أهمية هذا الجانب الذي خصص هذا العام كموضوعاً لليوم العالمي للسكان 2007م التقت الصحيفة بالأخ/ جمال ثابت ناشر مدير عام وحدة السياسات الصحية بوزارة الصحة العامة والسكان ومنسق برنامج دعم قطاع الصحة والسكان المحول من الاتحاد الأوروبي وأجرت معه هذا اللقاء:

لقاء / بشير الحزمي

•بداية كيف تنظرون إلي أهمية و دلالة اختيار (الصحة الإنجابية) كموضوع لليوم العالمي للسكان هذا العام وما مدي تأثير ذلك على تطوير وتحسين الخدمات المقدمة في هذا الجانب؟

•مما لا شك فيه ان الصحة الإنجابية احد أهم جوانب الخدمات الصحية في اليمن والاهتمام بهذا المجال وإيلائة الرعاية سيتمخض عنه منفعة وفائدة كبيرة للمستهدفين من هذه الخدمات الكل يعلم ان مؤشرأتنا الصحية وبالأخص وفيات الأمهات وحديثي الولادة غير مرضية وهذان المؤشران لهما علاقة مباشرة بخدمات الصحة الإنجابية فكون احتفال هذا التوجه في دعم هذه الخدمات معنويا وماديا بما من شانه ان يرفع من جودتها وتيسير الحصول عليها وفعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوة وتقليل المرضى والوفيات ومسئوليتهم في إطار الأسر حيث يلعبون دوراً كبيراً ومحورياً في تعزيز الصحة من خلال ربما يهم الإفراد الأسرة وايلاء صحة من يعولون الاهتمام الكافي واتخاذ القرارات الصائبة في ما يخص الإنجاب وحجم الأسرة.

الشراكة ممتازة ودعم المانحين للصحة الإنجابية يتناميكيف تقيمون واقع الشراكة القائمة بين الحكومة اليمنية وشركاء التنمية (المانحين) فى المجال الصحي وأفاق تطويرها ؟

•الشراكة بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان وشركاء التنمية (المانحين) ممتازة ويعمل الجانبان على تعزيز وتوثيق مجالات العمل المشترك ، وان دعم شركاء التنمية (المانحين) لمجال الصحة الإنجابية يتنامى وهناك العديد من البرامج المشتركة والمشاريع التى تعمل فى هذا المجال مثل برنامج دعم قطاع الصحة والسكان (الاتحاد الأوروبي) والبرنامج اليمنى الألماني للصحة الإنجابية ومشروع صحة إلام والطفل (الهولنديين) كما ان هناك تعاون وثيق مع المنظمات العاملة في مجال السكان والصحة الإنجابية مثل منظمة ال UNFPAوالWHO والUNLEF. يأتي دعم الشركاء والمنظمات تعزيزا للأهداف الوطنية في هذا المجال وفقا للإستراتيجية الوطنية والسعي المشترك لتحقيق الأهداف التنموية للألفية والأمور المتعلقة بالصحة .

الأخذ بمعايير (العدالة) في توزيع الدعم

ما هي الإلية المتبعة او المعايير المعتمدة لتحديد واختيار المناطق التي تستهدفها البرامج والمشاريع الصحية المشتركة أو المنفذة من قبل المنظمات والهيئات الدولية المانحة او الدول الشقيقة او الصديقة وبخاصة تلك التي تعمل فى مجال الصحة الإنجابية ؟

•ضمن إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الصحية (2006-2010) والعمل القائم حاليا لمراجعة إصلاح القطاع الصحي تستهدف الوزارة الوصول بكل خدماتها وتغطية كل السكان بحزمة الخدمات الأساسية ومن بينها خدمات الصحة الإنجابية مع اتساع رقعة الوطن والزيادة السكانية واحتياجات الإفراد والأسر المتزايدة تظل الموارد المتاحة غير كافية لتلبية تلك الاحتياجات . من خلال التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به الوزارة مع شركائها يتم الأخذ بمعيار(العدالة) فى توزيع الدعم وايلاء الريف والمناطق المحرومة او الفقيرة اهتمام اًكبر إلا ان إجمالي الدعم المقدم لايعنى بكل الاحتياجات مع تنامي الاهتمام بالصحة والتفكير فى صحة الإنسان كمدخل هام للتنمية يتوقع ان يزداد الدعم والذي سيأتي منه زيادة رقعة التغطية بالخدمات الصحية وبالأخص في المناطق الريفية.

برنامج دعم قطاع الصحة والسكان (الاتحاد الأوروبي)

باعتباركم منسق برنامج دعم قطاع الصحة والسكان الممول من الاتحاد الأوروبي . هل لكم إن تطلعونا على طبيعة مهام وأنشطة البرنامج ، ومكان وزمان عمله ، والفئات المستهدفة ... وابرز الانجازات المحققة خلال الفترة الماضية ؟

برنامج دعم قطاع الصحة والسكان بني على تعاون سابق بين المفوضية الأوروبية والجمهورية اليمنية، ويقع البرنامج ضمن إطار سياسة إصلاح القطاع الصحي (وعلى وجه الخصوص اللامركزية الإدارية) . ويتجاوب مع احتياجاتها من خلال توفير الدعم على مستوى المحافظة .

ويعمل البرنامج على دعم تحسين الحالة الصحية لسكان اليمن . والتركيز على فئات المجتمع الأكثر حرمانا، وحصول النساء والأطفال على الخدمات الصحية.

حيث يقوم البرنامج بتوفير وزيادة التغطية الفعالة للسكان من خلال الخدمات الصحية الأساسية في محافظتي تعز ولحج . ويتم التركيز على المناطق المتدني وتوفير الخدمات الصحية فيها وتطوير خدمات الصحة الإنجابية ومدة البرنامج هي 42شهر تبدأ فى 5 يونيو 2005م وتنتهي فى 31 ديسمبر 2008م وتقدر ميزانية البرنامج بحوالي 8مليون يورو .

والبرنامج يتكون من مرحلة تحضيرية مدتها ستة أشهر قد تم خلالها تحضير الخطط الصحية للبرنامج كما تم تشكيل مجالس التنمية الصحية فى محافظتي تعز ولحج وأضاف إن مجالس التنمية الصحية تشكل إلية لتجمع واستخدام الاعتمادات الخارجية عن الميزانية والخاصة بالصحة في المحافظة التبرعات ، المصادر الأخرى المحلية والدولية والتي لا تغطيها الميزانية العامة . ستقوم المجالس بدعم بناء القدرات التدريب وتقديم السياسات والخطوات الإبداعية مثل البحث عن مصادر تمويل خارجية ، التعاقد مع مقدمي الخدمة في القطاعين العام والخاص ، وتنفيذ نظام الحوافز بناء على الأداء .

وتلي المرحلة مرحلة تنفيذية مدتها ثلاث سنوات تقريبا :-

1- ترشيد تمويل الخدمات الصحية والإدارة المالية للإنفاق الصحي.

2- ترشيد إدارة الموارد البشرية على مستوى المحافظة والمديرية بما يدعم فعالية الخدمات الصحية وضمان جودتها .

3- بناء وتعزيز القدرات فى مجال التخطيط والموازنة والإدارة، والرقابة والتقييم على مستوى المحافظة .

4- التطبيق الكامل لنظام المديريات الصحية والموجه لتوفير الحزمة الأساسية للخدمات الصحية

5- تنفيذ خطة مدروسة للبنية التحتية والمعدات اللازمة لتوفير الخدمات الصحية

6- رفع وتقوية مساهمة المجتمع فى إدارة شئونهم الصحية

7- تعزيز دور المجلس الوطني للسكان في رفع معدل استخدام خدمات الصحة الإنجابية .

وعن الفئات المستهدفة يقول منسق البرنامج ان اهم الفئات المستهدفة هى سكان محافظتي تعز ولحج وبالذات النساء والأطفال من المناطق الأكثر حرمانا ، موظفو وزارة الصحة العامة والسكان وأعضاء المجالس المحلية فى المحافظات والمديريات ذوو العلاقة بإدارة ومتابعة وتوفير الخدمات الصحية .

وعن اليات التنفيذ المعتمدة للبرنامج يقول ان وزارة الصحة العامة والسكان وتحديدا مكتب الصحة فى كل من محافظتي تعز ولحج تقوم بتنفيذ البرنامج حيث يحصل مكتب الصحة في محافظتي تعز والحج على دعم فني من فريق خبراء من قبل الجهة الاستشارية اركاديس / ايبوس .

سيتم صرف المبالغ الخاصة ببناء النظام الصحي والتدريب والإشراف وتقديم الخدمات الصحية... الخ من خلال مجالس التنمية الصحية، والتي سيتم الإشراف عليها من قبل المجالس المحلية .

اما المكون الخاص بالبنية التحتية والمعدات ، وأنشطة مساهمة المجتمع سيتم تنفيذه عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية .، سيتلقي المجلس الوطني للسكان الدعم من اجل تنفيذ أنشطته على المستوى الوطني .

تضمن موضوعات صحفية عدة في القضايا السكانية عموما والصحة الإنجابية خصوصا

صدور عدد جديد ومتميز من نشرة التواصل السكاني

كتب / بشير الحزمي

في إطار نشاطها التوعوي بالقضايا السكانية وضمن سلسلة إصداراتها الدورية أصدرت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان عدد خاص ومتميز من النشرة الدورية (التواصل السكاني) بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2007م وقد تضمن العدد الجديد من النشرة العديد من الموضوعات الصحيفة المتنوعة والمتميزة والتي تناولت في مجملها العديد من القضايا السكانية المختلفة مع إفراد مساحة واسعة من النشرة لموضوع اليوم العالمي للسكان 2007م ودور الرجل كشريك في برامج الصحة الإنجابية، وقد كان من ابرز الموضوعات التي تناولتها النشرة (التحضيرات الخاصة بانعقاد المؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية، السكان والموارد البشرية.. محاور أساسية في برنامج الحكومة خدمات الصحة الإنجابية في برامج شركاء التنمية في اليمن دور القطاع الخاص في التنمية الصحية ومواجهته المشكلة السكانية) الجدير ذكره قد تم طباعة آلاف النسخ من العدد الجديد من هذه النشرة وقد وزعت مجاناً على مختلف الجهات والفعاليات الرسمية والحزبية والأهلية والمنظمات والهيئات الدولية المانحة والمهتمة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في أمانة العاصمة وكافة محافظات الجمهورية وذلك بهدف تعزيز نشر الوعي السكاني في أوساط المجتمع وإيصال رسالة اليوم العالمي للسكان 2007م إلى مختلف شرائح المجتمع في عموم الجمهورية.

حمل عنوان إطلاق إمكانات النمو الحضري

قراءة لملخص تقرير حالة سكان العالم 2007م

صنعاء / 14 أكتوبر:

أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان نهاية شهر يونيو الماضي 2007م تقريره السنوي رقم ثلاثون عن حالة سكان العالم 2007م والمعنون بـ (إطلاق النمو الحضري) ويتضمن ملحقاً خاصاً بالشباب الذي نمو في الحضر ، ويعتبر عنوان التقرير لهذا العام وما تناوله من موضوعات هام جداً ، وذلك كونه يسلط الضوء على قضية هامة تتعلق بحاضرنا ومستقبلنا وهي قضية النمو الحضري بأبعادها وجوانبها المختلفة والتي قد يغفل عنها الكثيرين ولا يعيروها أي اهتمام.. والأهم ما في التقرير وعنوانه أنه يضع العالم أمام تحد كبير ويطلب من كافة الدول أن تكون على أهبة الاستعداد للنمو الحضري المستقبلي وأن يستعدوا له الاستعداد الجيد .

صحيفة 14 أكتوبر.. ونظراً لأهمية التقرير وما تضمنه من قضايا وموضوعات مهمة تتعلق بالنمو الحضري.. تستعرض وعلى ثلاث حلقات أهم محتويات ومكونات وفصول لملخص هذا التقرير وفيما يلي (الحلقة الأولى من قرائنا).

في هذه الحلقة الأولى من ملخص التقرير سنتناول مقدمة التقرير والتي تصدرها عنوان (إمعان النظر في فجر ألفية حضرية) كما سنتناول أيضاً الفصل الأول من التقرير والذي تصدره عنوان (وعد النمو الحضري).

إمعان النظر في فجر ألفية حضرية.

ففي مقدمة التقرير وتحت عنوان (إمعان النظر في فجر ألفية حضرية) تمت الإشارة إلى أنه في عام 2008م ، ولأول مرة في التاريخ ، سيعيش أكثر من نصف سكان العالم أي (3.3 بلايين) شخص بحلول سنة 2030م وفي أفريقيا وآسيا، سيتضاعف ما يقرب من (5بلايين) شخص بحلول سنة 2030م وفي أفريقيا وآسيا ، سيتضاعف عدد سكان الحضر خلال الفترة ما بين 2000م وعام 2030م وسيكون كثيرون من هؤلاء المتحضرين الجدد فقراء ، وسيتوقف مستقبلهم، ومستقبل المدن في البلدان النامية ،و مستقبل البشرية ذاته ، إلى حد كبير على القرارات التي تتخذ الآن.

وجاءت في مقدمة التقرير أن التحضر . أي الزيادة في عدد السكان الحضر بين مجموع السكان حتمي ، ولكنه يمكن أيضاً أن يكون ايجابياً فما من بلد في العصر الصناعي حقق قدراً كبيراً من النمو الاقتصادي بدون التحضر فالمدن يتركز فيها الفقر ، ولكنها يمكن أيضاً أن مثل أفضل أمل للفقراء للإفلات من براثنه والمدن تخلق مشاكل بيئية ولكنها يمكن أيضاً أن تخلق حلولاً لها ، فتركز السكان في المدن يمكن أن يسهم في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل .

وفوائد التحضر المحتملة تفوق بكثير مساوئه ، ويتمثل التحدي في تعلم كيفية استغلال إمكانياته.

وتوجد لدى المدن شواغل عاجلة وملحة من بينها الفقر والإسكان والبيئة والحكم والإدارة ولكن هذه المشاكل تتضاءل بالمقارنة بالمشاكل التي يتسبب فيها النمو المستقبلي والاكتفاء بردود الفعل إزاء التحديات عند نشوءها لم يعد كافياً فالمدن تحتاج إلى سياسات استباقية.

ويتطلع هذا التقرير إلى ما يتجاوز المشاكل الحالية فهو دعوة إلى العمل وهو يتناول بالدراسة ما يعنيه النمو الحضري الوشيك ويناقش ما يلزم عمله ، مع إيلاء اهتمام بالذات للحد من الفقر ولتحقيق القابلية للاستدامة .

وعلى الرغم من أن الاهتمام كان منصباً على المدن الضخمة ، فإن معظم النمو الحضري سيحدث في البلدان والمدن الأصغر، وسيلزم تعزيز قدراتها إلى حد كبير لكي تتصدى لتحدي المستقبلي ، واتخاذ تدابير الآن من جانب الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي يمكن أن يحدث فارقاً هائلاً في الأوضاع الاجتماعية والبيئية والمعيشية.

ويبدي التقرير ملاحظتين هما: أن الفقراء سيشكلون حصة كبيرة من النمو الحضري وأن معظم النمو الحضري ينبع من الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا من الهجرة وعند إدراك ذلك تبرز ثلاث مبادرات هي :

- قبول حق الفقراء في العيش في المدينة ونبذ محاولات الثني عن الهجرة ومع النمو الحضري.
- تبني رؤية واسعة النطاق وطويلة الأجل لاستخدام الحيز الحضري ، وهنا معناه بين جملة أمور، توفير أراض للإسكان مزودة بالحد الأدنى من الخدمات اللازمة والتخطيط مسبقاً لجعل استخدام الأراضي قابلاً للاستدامة ، والتطلع إلى ما يتجاوز حدود المدن للإقلال إلى أدنى حد من تأثيرها الأيكولوجي.
- البدء في بذل جهد دولي متضافر لعدم الاستراتيجيات المتعلقة بالمستقبل الحضري.

وعد النمو الحضري.

الفصل الأول من التقرير وتحت عنوان (وعد النمو الحضري) أوضح بأن نمو المدن سيكون هو أكبر عامل يؤثر على التنمية في القرن الحادي والعشرين ومع ذلك لا يجري عمل الكثير من أجل زيادة فوائد النمو الحضري إلى أقصى حد أو من أجل الحد من عواقبه الضارة، ويحث التقرير على إجراء تحليلات وعلى اتخاذ تدابير استباقية فالتغيرات ستكون كبيرة للغاية وستحدث بسرعة للغاية بحيث سيتعذر على المخططين وواضعي السياسات حتى أن تصدر عنهم ردود أفعال ، ويتسم التحضر حالياً بحجمه وبتركيزه في البلدان النامية، وخلال الفترة ما بين عام 2000م وعام 2030م سيزيد عدد سكان الحضر في آسيا من 1.36 بليون إلى 2.46 بليون ، بينما سيزيد عدد سكان أفريقيا من 294 مليوناً إلى 742 مليوناً ، وسيزيد عدد سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 394 مليوناً إلى 906 ملايين .

والمدن الضخمة التي يتجاوز عدد سكان كل منها 10 ملايين نسمة لم تحدث زيادة في عدد سكانها إلى الأحجام التي كانت متوقعة لها في سبعينات القرن العشرين ، فأكثر من نصف سكان الحضر يعيشون في مدن يبلغ عدد سكان كل منها 500.000 أو أقل من ذلك .

والمشاكل الحضرية تكون من حيث المبدأ من الأيسر على المدن الصغيرة أن تحلها ولكنها لم تعالج ، وكثيرون من الحضريين وبخاصة النساء ليسوا أفضل حالاً من فقراء الريف وبخاصة في المدن التي يبلغ عدد سكان كل منها 100.000 أو أقل من ذلك .

ولقد كان واضعو السياسات غير راغبين عموماً في قبول النمو الحضري وحاولوا منعه بالثني عن الهجرة من الريف وهذه السياسات غير فعالة وتحد من توافر الإسكان من أجل الفقراء ومن ثم تؤدي إلى نمو العشوائيات، وعلى الرغم من تباين البلدان فإن معظم النمو الحضري هو نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان لا نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر لها في حقيقة الأمر تأثير ايجابي على المدن.

لأول مرة في التاريخ سيعيش عام 2008م أكثر من نصف سكان العالم (3.3 بلايين نسمة) في مناطق حضرية ويتوقع أن يتزايد هذا العدد ليصل الحد (5بلايين) بحلول عام 2030م

النمو الحضري ينبع من الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا من

عزيزي المدخن:

الحياة حلوه فلا تفسد بهجتها بدخان سيجارتك